مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

الأقليات ومشكلة إدارة التنوع في العراق
بعد عام ٢٠٠٣

م.م. دلال ناصر جعفر

جامعة بغداد/قسم السياسة العامة–مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

البريد الإلكتروني Email : dalal.Nasser2105@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الأقليات، النظام السياسي، إدارة التنوع، المجتمع العراقي، التهميش

كيفية اقتباس البحث

جعفر، دلال ناصر، الأقليات ومشكلة إدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣،مجلة، مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Minorities and the Problem of Diversity Management in Iraq After 2003

Eng. Dalal Nasser Jafar
University of Baghdad Department of Public Policy- Center for Strategic and International Studies

Keywords : Minorities, political system, diversity management, Iraqi society, marginalization

How To Cite This Article
Jafar, Dalal Nasser, Minorities and the Problem of Diversity Management in Iraq After 2003 ،,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

ABSTRACT;

This abstract examines the situation of minorities in Iraq after 2003 within the context of the political and social transformations that accompanied the restructuring of the state and its institutions. Despite the adoption of a constitutional framework that affirms the principles of pluralism and equality, minorities faced fundamental challenges in managing diversity, reflected in the continued patterns of marginalization, exclusion, and discrimination at the political, social, and economic levels. This was evident in their limited representation within political structures and official institutions, which weakened their presence in decision-making centers and restricted their ability to defend their rights and interests within the new political system.

These components also suffered from limited participation in public affairs-culturally, socially, and economically—due to historical

accumulations and successive security and political challenges. The absence of fair representation and the difficulty of accessing positions of influence deepened feelings of exclusion and reduced their capacity to shape public policies relevant to their specific concerns. Furthermore, the security transformations experienced by the country contributed to weakening the social fabric of minority communities and affected their demographic and economic stability.

In addition, some minorities faced direct or indirect restrictions on the free practice of their cultural and religious identities, raising concerns about the erosion of their distinctiveness and diminishing societal presence. Institutional efforts failed to establish comprehensive and effective diversity management policies that ensure inclusion and equality for all components, particularly amid ongoing political and sectarian divisions that reinforced quota-based power-sharing and weakened the concept of inclusive citizenship.

The weakness of state institutions and the absence of effective oversight and implementation mechanisms further widened the gap between constitutional provisions and practical reality, preventing the consolidation of a sustainable diversity management model grounded in justice and the rule of law. Consequently, diversity has not been transformed into a source of strength and enrichment, but has often remained a source of tension requiring institutional reform and structural changes to ensure the integration of all components into a unified national project.

الملخص

يتناول هذا الملخص واقع الأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وذلك في سياق التحولات السياسية والاجتماعية التي رافقت إعادة تشكيل الدولة ومؤسساتها. فعلى الرغم من اعتماد إطار دستوري يؤكد مبادئ التعددية والمساواة، واجهت الأقليات تحديات جوهرية في إدارة التنوع، تمثلت في استمرار مظاهر التهميش والإقصاء والتمييز على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد انعكس ذلك في محدودية تمثيلها داخل الهياكل السياسية والمؤسسات الرسمية، الأمر الذي أضعف حضورها في مراكز صنع القرار، وقيّد قدرتها على الدفاع عن حقوقها ومصالحها ضمن النظام السياسي الجديد.

كما عانت هذه المكونات من ضعف المشاركة في الشأن العام، سواء في المجال الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي؛ نتيجة تراكمات تاريخية وتحديات أمنية وسياسية متعاقبة. وأدى غياب التمثيل العادل وصعوبة الوصول إلى مواقع النفوذ إلى تعميق شعور الإقصاء، وتقليص فرص

التأثير في السياسات العامة ذات الصلة بقضاياها الخاصة. وقد أسهمت التحولات الأمنية التي شهدتها البلاد في إضعاف البُنية المجتمعية للأقليات، والتأثير في استقرارها الديموغرافي والاقتصادي.

إلى جانب ذلك، واجهت عدد من الأقليات قيودًا مباشرة أو غير مباشرة على ممارسة هوياتها الثقافية والدينية بحرية كاملة، مما أثار مخاوف من تآكل خصوصيتها الثقافية وتراجع حضورها المجتمعي. ولم تفلح الجهود المؤسسية في بناء سياسات شاملة وفعّالة لإدارة التنوع، تضمن الشمول والمساواة لجميع المكونات، في ظل استمرار الانقسامات السياسية والطائفية، التي غذّت منطق المحاصصة وأضعفت مفهوم المواطنة الجامعة.

وقد ساهم ضعف مؤسسات الدولة، وغياب الآليات الرقابية والتنفيذية الفاعلة، في استمرار فجوة التطبيق بين النصوص الدستورية والواقع العملي، الأمر الذي حال دون ترسيخ نموذج مستدام لإدارة التنوع قائم على العدالة وسيادة القانون. وبذلك، لم يتحول التنوع إلى عنصر قوة وإثراء، بل بقي في كثير من الأحيان مصدر توتر يتطلب معالجة مؤسسية وإصلاحات هيكلية عميقة لضمان اندماج جميع المكونات في مشروع وطني جامع.

المقدمة

برزت مشكلة إدارة التنوع في العراق بشكل حاد بعد عام ٢٠٠٣؛ وذلك بسبب انهيار النظام السابق الذي فرض الهيمنة المركزية، وما أعقبه من فراغ سياسي وزيادة في الاحتقان الطائفي والإثني، مما أدى إلى تصاعد صراعات بين المكونات المختلفة، مثل: الشيعة والسُنّة والأكراد والتركمان والأقليات الدينية الأخرى. تجلت تلك المشكلة في محاولة كل مكوّن فرض رؤيته السياسية والاجتماعية، وتصاعد التحديات الأمنية، وصعوبة تشكيل حكومة وطنية جامعة، وصولًا إلى تفاقم مشكلات نزوح الأقليات، وصعوبة اندماجها في مجتمع جديد يعاني من انقسامات عميقة وهشاشة مؤسساته.

وقد أدى سقوط النظام السابق إلى إزالة السلطة المركزية التي كانت تقمع التوترات الطائفية والإثنية، مما فتح المجال لانفجار تلك الصراعات. ونشأ فراغ سياسي تولّته أطراف ذات خلفيات طائفية وإثنية مختلفة، مما جعل إدارة التنوع مسألة شائكة ومعقدة.

وبعد عقود من الهيمنة السياسية القسرية، بدأت المكونات المختلفة تعيد اكتشاف هوياتها الطائفية والإثنية وتطالب بحقوقها، وغالبًا ما كان ذلك على حساب حقوق الآخرين، أو بتحد لبناء وحدة وطنية جامعة.

وقد تفاقمت مشكلة تشكيل حكومة وطنية تمثل جميع الأطياف، إذ أدّت الانقسامات إلى تعطيل مؤسسات الدولة وصعوبة اتخاذ قرارات توافقية. وتحول التنافس السياسي إلى صراعات مسلحة، لا سيّما بين الشيعة والسُنّة، وتصاعدت الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأقليات، وحاولت تفكيك النسيج الاجتماعي.

وتعرضت أقليات عديدة –مثل المسيحيين والأيزيديين والمندائيين والتركمان– للتهديدات المباشرة، ودفعت إلى الهجرة والنزوح، مما قلص وجودها داخل العراق. وظهرت مشكلة الإدارة المناطقية، لا سيّما مع وجود مطالبات واسعة باللامركزية في بعض المناطق كإقليم كردستان، ومخاوف من تشكل مناطق طائفية أو إثنية معزولة.

ولم تكن هناك ثقافة مؤسسية كافية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، لتعزيز التسامح والعيش المشترك بين المكونات المختلفة، بل سادت لغة الانقسام والخصومة.

- **أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في فهم التحديات التي تواجه التعايش السلمي في بلد متعدد المكونات، ووضع تصورات لحلول قد تسهم في الاستقرار الوطني، عبر معالجة التوترات والصراعات الطائفية والعرقية، وتعزيز المواطنة المتساوية، ومعالجة الآثار السلبية للسياسات الخاطئة، فضلًا عن رصد التدخلات الخارجية وتأثيرها على السلم المجتمعي.

- **مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في كيفية تحقيق التوازن بين حقوق الأقليات العرقية والدينية المتعددة في مجتمع يتسم بالهشاشة والفراغات المؤسسية بعد سقوط النظام السابق، والتحديات التي واجهت الدولة في ضمان تمثيل عادل لتلك الأقليات، ودمجها في العملية السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى صراعات وهشاشة اجتماعية وسياسية.

وبعد عام ٢٠٠٣، لم تكن هناك هياكل أو قوانين واضحة وقادرة على إدارة التنوع الثقافي والعرقي والديني في العراق بشكل فعال. وقد واجهت الأقليات صعوبات في الحصول على تمثيل عادل في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك البرلمان والوزارات، وفي الاستمتاع بحقوقها الكاملة. وقد أدت الفراغات المؤسسية وغياب العدالة التوزيعية إلى تفاقم التوترات بين المجموعات المختلفة، مما ساهم في صراعات طائفية وإثنية. وإن ضعف الشعور بالهوية الوطنية الجامعة، قد ساهم في تغليب الهويات الفرعية –مثل الهوية الطائفية والإثنية– على حساب المواطنة، مما زاد من صعوبة إدارة التنوع.

- **فرضية البحث:**

يمكن أن تتمحور فرضية البحث حول، تأثير الانقسامات الطائفية والسياسية المتفاقمة بعد عام ٢٠٠٣ على قدرة العراق على إدارة التنوع العرقي والديني بفعالية، مما أدى إلى تهميش الأقليات وزيادة الصراعات الداخلية، بدلًا من تحقيق المواطنة المتساوية.

وتُشير هذه الفرضية إلى أن التغيرات السياسية التي أعقبت الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، قد خلقت بيئة تم فيها تضخيم الصراعات الطائفية والعرقية، بدلًا من تعزيزها. وبدلًا من أن تُدار الهويات المتنوعة في العراق بشكل يخدم المصالح الوطنية ويحقق الشمول، فإن الظروف الجديدة سمحت بتفاقم التهميش للأقليات وزيادة التوترات.

- **أهداف البحث:**

من أهم أهداف البحث:

- فهم تطور وضع الأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- تحليل السياسات الحكومية المتعلقة بإدارة التنوع، والتحديات التي تواجهها.
- تقييم تأثيرات إدارة التنوع على الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- اقتراح توصيات لتحسين إدارة التنوع، وتعزيز حقوق الأقليات.

- **منهجية البحث:**

تتمثل منهجية البحث في تحليل التحديات والفرص التي تواجه الأقليات العراقية في ظل النظام الجديد، وذلك باستخدام مناهج بحثية تعتمد على البيانات الكمّية والنوعية، مثل: تحليل الوثائق، والمقابلات مع شخصيات مؤثرة، ودراسة الحالة لفهم كيفية استجابة الدولة والمجتمع لقضايا التنوع، وتأثيراتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

- **هيكلية البحث:**

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، فضلًا عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول موضوع (الأقليات وأنواعها في العراق)، وضمَّ (الأقليات الدينية والمذهبية، والأقليات العرقية والإثنية واللغوية). وتناول المبحث الثاني موضوع (الأقليات في العراق، وإدارة التنوع في ظل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣)،

وضمَّ (الأقل

يات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إدارة التنوع في ظل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣).

المبحث الأول

الأقليات وأنواعها في العراق

عُرِف العراق بتنوع مكوناته، سواء كانت إثنية أو دينية أو مذهبية، فإلى جانب العرب والكرد توجد أقليات إثنية كالتركمان والشبك واللور والشيشان والشركس، وفضلًا عن المسلمين يوجد أقليات دينة كالمسيحيين والصابئة والأيزيديين(١).

ومن الأقليات التي وقع عليها الثقل الأكبر من الضغط الاجتماعي والعنف السياسي وتنكيل الإرهاب والتهميش والإقصاء:

أولًا: الأقليات الدينية والمذهبية:

١. **المسيحيون:**

عاش المسيحيون في العراق منذ القرن الأول الميلادي. وعلى الرغم من إنهم كانوا أغلبية سكان العراق ويعدّون من سكانها الاصليين سابقًا، ويشكلون إحدى أقدم الجماعات المسيحية في العالم، إلا أنهم يواجهون اليوم انحسارًا لجودهم في البلاد(٢).

تميز الوجود المسيحي في العراق بتنوعه، ويمكن تحديد هوية مسيحيي العراق بمحدد قومي (أشوريون وأرمن وكلدان وسريان)، ومحدد ديني (كاثوليك وأرثذوكس وبروتستانت)(٣). وأصبح هذا التنوع والحضور اليوم مهددًا، وقد أكد العديد عن مخاطره، فقد أعرب لويس ساكو رئيس أساقفة كركوك للكلدان في تشرين الاول ٢٠١٠ عن قلقه عما سماه بـ(الهجرة المميتة) لمسيحيي العراق، مؤكدًا أنه: "لا يمكن تجنب هذه الهجرة التي تصيب كنائسنا، فالهجرة هي التحدي الأكبر الذي يهدد حضورنا"، وقد حذر في معرض حديثه من: "انقراض المجتمع المسيحي في العراق وبقية دول الشرق الأوسط"(٤).

٢. **الصابئة:**

يَعِد الصابئة المندائيين دينهم من أقدم الأديان على وجه الأرض، وأنه أُنزل بأمر من ملك النور على آدم وحواء(٥)، وقد نزل كتابهم المقدس (الكنزاريا) على آدم أبي البشر، وما يؤكد قِدم ديانتهم أيضًا صِلتها الوثيقة بالديانة البابلية(٦).

وتُعَدّ الصابئة من أبرز الطوائف الدينية التي سكنت على ضفاف الرافدين في بغداد وجنوب العراق، إلا أن مواطنهم القديمة في شمال العراق، ولكنهم انتشروا فيما بعد في مناطق الوسط والجنوب، فسكنوا في مندلي على الحدود العراقية–الإيرانية، وكذلك في العمارة والبصرة والمحمرة والأهواز وديزفول(٧).

يتكلم الصابئة اللغة العربية، لكن اللغة التي يستخدمونها في طقوسهم الدينية هي (المندائية)، وهي من اللغات العامية التي تداخلت فيها كلمات (فارسية وعربية)، كما أن كتابهم المقدس مكتوب بالمندائية(٨).

تردّى وضع الصابئة في العراق مع احتلال العراق وسقوط النظام السابق، وازدادت وطأة وضعهم شدة، بسبب تحريمهم استخدام العنف أو حمل السلاح، فكانت احتمالات اجتثاثهم من العراق احتمالات حقيقية[٩].

٣. **الإيزيديون:**

يُعَدّ الإيزيديون واحدة من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق، وهم من (الفرق أو الطوائف أو الأديان) التي أختلف الباحثون فيها، وفي علاقتهم بالإسلام، وفي عقائدهم وأصولها وجذورها، وكذلك في أثر الشيطان وموقعه في عقائدهم. وقد علّل الباحثون سبب ذلك؛ لأن التراث الديني من طقوس وتقاليد عندهم شفاهي دون تدوين، ومتوارث من جيل إلى جيل[١٠].

ينتشر الإيزيديون في عدد من دول العالم، مثل: (سوريا وتركيا وأرمينيا وجورجيا)، ويتمركزون في الشمال والشمال الغربي من العراق، لا سيّما في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل، وفي قضاء الشيخان شمال شرقها، وعدد من قرى ونواحي قضاء تكليف، وناحية بعشيقة، واقضية زاخو وسميل في محافظة دهوك. ويُقدّر عددهم في العراق بما يتجاوز (٥٦٠) ألف نسمة، وفقًا لتقديرات خاصة بهم؛ نظرًا لعدم وجود احصائية رسمية لهم[١١].

٤. **السريان:**

السريان هم من الفئات العرقية والدينية –في الوقت نفسه– الموجودة في العراق، فعرقيًا هم (كلدان وآشوريين) أو (كلدواشور)، ودينيًا هم مسيحيون (أرثدوكس وكاثوليك)، ومنهم (بروتستانت)[١٢].

وينقسم السريان إلى طائفتين، وهما[١٣]:

أ- **النساطرة:** نسبةً إلى القديس نسطور السرياني، وهم أتباع كنيسة الشرق أو كنيسة بابل.

ب-**اليعاقبة:** نسبة إلى القديس يعقوب اليراوعي السرياني، وهم أتباع كنيسة الغرب (سوريا)، ومقرّهم في أنطاكيا.

يعود موطن السريان الأول إلى جبال هكاري في شرق الأناضول، من جزيرة ابن عمرة وتمتد بموازاة الحدود العراقية–التركية، حتى الحدود الإيرانية–الروسية. وبحكم خضوع هذه البلاد كلها للدولة العثمانية سابقًا وانتفاء الحدود بين أقاليمها، فقد زحفت جماعات من السريان إلى ولاية الموصل، وسكنوا القرى في دهوك وزاخو والعمادية[١٤].

٥. **اليهود:**

يعود تاريخ اليهود في العراق إلى (٢٦٠٠) عام، وكان عددهم حتى بدايات خمسينيات القرن الماضي اكثر من (١٥٠) ألف يهودي، وقد غادر جميعهم تقريبًا بإرادتهم أو ابعدوا قسرًا، إذ بدأ

القمع الأمني يركز عليهم؛ بسبب قيام الكيان الصهيوني واندلاع حرب عام ١٩٤٨، وهو العام الذي عدّت فيه الصهيونية جريمة عقوبتها الإعدام في العراق[١٥].

ذكرت جماعة حقوق الأقليات الدولية في عام ٢٠٠٣، إن بضع مئات لا أكثر من اليهود يعيشون في بغداد أو في شمال العراق. وذكرت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها صدر في تشرين الأول ٢٠٠٥، إن نحو (٢٠) يهوديًا فقط مازالوا في بغداد، وأن ليس بالإمكان إيجاد أي يهود خارجها. وفي أيلول ٢٠٠٦، ذكر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم: "إن عدد اليهود أنخفض إلى أقل من (١٥) شخصًا في بغداد"[١٦]. ولم يَعد للطائفة اليهودية حاخام في العراق، وقد احتجبت تمامًا عن الحياه العامة في العراق بعد أن غادر عماد عزرا صالح آخر حاخام للعراق عام ٢٠١٠[١٧].

٦. **البهائيون:**

يُعَدّ البهائيون من الأقليات الدينية الصغرى في العراق، وهم ينحدرون من أديان مختلفة وخلفيات وأعراق متنوعه، وتربطهم علاقات وثيقة بعوائلهم المسلمة أو المسيحية وأصدقائهم وأقربائهم وجيرانهم، وهم بذلك يتداخلون مع جميع الأديان والجماعات والأقليات. وينتشرون في مختلف مدن العراق من الشمال وحتى الجنوب، وقد استقر العديد منهم في الأعوام الأخيرة في كردستان العراق، لا سيّما في مدينة السليمانية[١٨].

وبسبب غياب الاعتراف الرسمي بهم وبمؤسساتهم، والصعوبات المقترنة بإحصاء أعدادهم، لا يوجد إحصاء دقيق لعددهم في العراق، إذ إنهم يخافون من الإعلان عن هويتهم، خوفًا من البطش بهم من قبل السلطة وعامة الناس[١٩].

ثانيًا: الأقليات العرقية والإثنية واللغوية:

١. **الأكراد:**

اختلفت الآراء وتعددت النظريات في أصل الكرد، فمنها ما تعتقد أن التسمية وردت في اللغة السومرية بمعنى (جبلي)[٢٠]، ومنها ما قال أنهم قبائل آرية نزحت من إيران إلى الجبال منذ القدم، واختلطت بالقبائل الجبلية الأصلية، أو هم قبائل سامية أو سومرية أو رافدية نزحت إلى الجبال واختلطت بالقبائل الأصلية كذلك، ثم خضعت للقبائل الآرية، أو قبائل جبلية أصلية تبنّت اللغة الآرية الإيرانية[٢١].

ويُعَدّ الكرد من أهم الأقليات الموجودة وأكبرها في المنطقة العربية، إذ تمتلك وجودًا قوميًا وموروثًا حضاريًا وبُعْدًا جغرافيًا واضحًا، وتقع منطقة وجودهم الأساسية في شرق تركيا، وعلى جانبي الحدود العراقية–الإيرانية من الحدود التركية جنوبًا، حتى الخط الذي يصل مدينة خانقين العراقية

بكرمنشاه الإيرانية إلى الشمال الشرقي من بغداد، فضلًا عن أقليات كردية منتشرة في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين[٢٢]. وهناك من يرى أن الوطن الأصلي للشعب الكردي هي سلسلة جبال زاكروس، الفاصلة بين العراق وإيران، والمتصلة بجبال طوروس والقفقاس[٢٣].

وتستخدم اللغة الكردية الأبجدية العربية في الكتابة، وهي ذات لهجات متعدّدة، وهي في العراق كالآتي[٢٤]:

أ- السورانية: السائدة في السليمانية وأربيل وكركوك.

ب-البهدينانية: السائدة في دهوك.

ت-القبلية (اللورية أو اللكي): السائدة في خانقين ومندلي والكوت.

ويشكّل الأكراد (١٧٪) من سكان العراق، وهم -وفقًا للتقديرات المختلفة- ما يقرب من (خُمس) سكان العراق، ولهم مدن تقليدية مهمة كالسليمانية وأربيل وزاخو في شمال العراق، فضلًا عن الموصل وكركوك وعدد من المناطق الأخرى. ولهم ثقل سياسي على الساحة العراقية، فضلًا عن الخصوصية التي لم تحظَ بها أية جماعات أخرى[٢٥]، وعاشوا مؤاخاة حقيقية إلى جانب العرب وعدد من الأقليات الأخرى في العراق، ومعظمهم على المذهب الشافعي[٢٦].

٢. **الكرد الفيلية:**

يُعَدّ الكرد الفيلية أقلية بهوية مركبة من عناصر متعددة، وعلى الرغم من المقومات الإثنية التي تجمعهم بالأكراد، إلا أنهم يتميزون عنهم بالانتماء للمذهب الشيعي، فضلًا عن تميز لهجتهم (اللورية الفيلية والبختيارية) عن بقيه اللهجات الكردية (السورانية والبهديانية والزازاكية)[٢٧].

وينتشر الكرد الفيلية على طول حدود إيران العراق في جبال زاكروس، ابتداءً من جلولاء وخانقين ومندلي وبلدروز شمالًا إلى مناطق علي الغربي جنوبًا، مرورًا بمناطق بدرة وجصان وزرباطية والكوت والنعمانية والعزيزية، التي تقع أغلبها في محافظة واسط، فضلًا عن عدد من قرى محافظة ميسان وشرق محافظة ديالى، والعاصمة بغداد أيضًا[٢٨].

شكّل الكرد الفيلية ثقلًا اقتصاديًا فاعلًا، وذلك من خلال تحكمهم بالنشاط التجاري في سوق الشورجة في بغداد خصوصًا، فضلًا عن فاعليتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وبسبب خلفيتهم الإثنية الكردية؛ أنضم عدد منهم الى الأحزاب الكردية، مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وبسبب انتمائهم المذهبي الشيعي؛ انخرط عدد آخر منهم في حزب الدعوة الإسلامي ومنظمة بدر والمجلس الأعلى، وغيرها من الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية[٢٩].

٣. **التركمان:**

التركمان هم شعب آسيوي–تركي تعود أصوله إلى قبائل الأغوز التركية (الغزو)[٣٠]، ويُعَدّ التركمان ثالث الجماعات العرقية الرئيسية في العراق بعد العرب والأكراد، وغالبيتهم العظمى من المسلمين (الشيعة والسُنّة)، ويعتنق القسم الآخر منهم الديانة المسيحية (الكاثوليكية). ولهم لغة خاصة هي (التركمانية)، وهي إحدى اللهجات التركية القريبة من (الأذربيجانية)، ويتميز تمثيل التركمان بطابع (إثنوديني أو إثنوطائفي) متوزع على مجموعة من الأحزاب والتيارات القومية والإسلامية مثل: (الجبهة التركمانية العراقية، والائتلاف التركماني، وحركة الوفاء التركماني، وحزب العدالة التركماني، وحزب تركمن ايلي، وحزب الحركة القومية، وحركة الإصلاح (كركوك)، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق). ولا تتوافر إحصائية دقيقة أو رسمية لعددهم التركمان في العراق، ويقدر عددهم بحدود (٧–١٠٪) من سكان البلاد[٣١].

ويعود الوجود المؤكد للتركمان في شمال العراق إلى القرن التاسع قبل الميلاد، عندما بدأت القبائل التركمانية (الياقوتية) بالنزوح والاستقرار بين دجلة والفرات[٣٢]. ويسكن التركمان في منطقة من السهول تفصل ما بين المنطقة الشمالية الجبلية والمنطقة الوسطى والجنوبية، تمتد من تلعفر في الشمال الغربي إلى مندلي في الجنوب الشرقي منه. وأهم مراكزهم السكانية هي كركوك، التي تُعَدّ قلبهم النابض ورمز وجودهم القومي، وكذلك أربيل مركز الاستيطان القديم لهم، فضلًا عن تلعفر وطوز خرماتو وداقوق وكفري وخانقين[٣٣].

كان نتيجة اختلاط التركمان وتمازجهم في الحياة العامة مع إخوانهم العرب، أن جعلت عملية انصهارهم وتداخلهم من أجل صالح الوطن واضحة، لا سيّما بالتشابه الكبير بين بعض عاداتهم وتقاليدهم[٣٤].

٤. **الشبك:**

الشبك مجموعة عرقية إثنية، وهم إحدى الأقليات التي تعيش في شمال العراق منذ ما يقارب إلى خمسة قرون، وهم مسلمون غالبيتهم من الشيعة وقسم منهم من أهل السُنّة، ويتحدثون لغة خاصة تتميز عن العربية والكردية، ويعيشون مع بقية الأقليات الدينية (المسيحيون والإيزيديون والكوكائيون) في منطقه سهل نينوى[٣٥]، والاقضية والنواحي التي يسكن بها الشبك تبدء من قضاء الموصل والحمدانية وتلكيف، وأيضًا ناحية بعشيقة وبرطلة والكلك والنمرود[٣٦].

وتنحدر أصول الشبك من شمال إيران، إذ تذكر بعض المصادر بأنهم بقايا جيش نادر شاه (١٧٣٦–١٧٤٧) مؤسس الدولة الأفشارية في إيران، والذي حاول غزو الموصل وفشل في ذلك، وبقى عدد من جنوده مع عوائلهم أسرى في المدينة، وغيرها من الآراء المختلفة والمتناقضة[٣٧].

ويتمتع الشبك بحق المشاركة السياسية ضمن الدستور العراقي، إذ أسسوا أول حزب لهم عام ٢٠٠٣ باسم (تجمع الشبك الديمقراطي)، وأصبح عدد من شخصياتهم أعضاءً في مجلس النواب العراقي[٣٨].

المبحث الثاني

الأقليات في العراق، وإدارة التنوع في ظل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣

أولًا: الأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

تأثرت جميع مكونات المجتمع العراقي –لا سيّما الأقليات منهم– في فترة الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣ في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فأصبحت تعاني من التهميش السياسي والإداري، فضلًا عن ظهور عمليات الارهاب والتطرف في تلك الفترة، والتي انعكست على الأقليات خصوصًا؛ كونهم الفئة الأضعف في المجتمع العراقي[٣٩].

وكانت المدن والمناطق التي يقطنها الأقليات عرضةً للعمليات الإرهابية بأساليبها وأنواعها كافة، إذ تعرضت إلى التفجيرات الانتحارية بالأشخاص والسيارات المفخخة، والتي أودت بحياة المئات منهم[٤٠]. وتقلص عدد مسيحيو العراق إلى (الثلث) منذ بداية الاحتلال، إذ قُتل منهم أكثر من (٩٠٠) شخص، وأصيب بحدود (٦) آلاف مسيحي[٤١]. ونتيجة لهجرتهم المستمرة؛ أصبح من الصعوبة إحصاء أعدادهم، وقُدّر عددهم بعد عام ٢٠٠٣ –بحسب إحصائية الفاتيكان– إلى أقل من (٢٥٠) ألف نسمة[٤٢].

واقدمت عصابات داعش الإرهابية على اقتراف جرائم التطهير العرقي والديني بحقهم بعد سيطرتهم على عدد من المحافظات العراقية في ١٠ حزيران ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى نزوحهم بعد سلب ممتلكاتهم، إذ هُجّر بحدود (١٥٠) ألف مسيحي من الموصل فقط إلى كردستان، وهاجر بحدود (٣٠) ألف منهم إلى خارج البلاد[٤٣].

وتعرض الأقليات الأخرى من الإيزيديين والشبك وباقي المكونات إلى الفوضى التي حصلت بعد الاحتلال، فعانى المجتمع العراقي جراء ذلك إلى تمزيق نسيجه الاجتماعي، وتتحمل قوات الاحتلال المسؤولية الكاملة عما حصل في العراق؛ كونها هي من انتجت تلك الأوضاع المأساوية فيه من احتلال وطائفية وسيطرة داعش على عدد من محافظاته[٤٤]، مما أدى إلى زرع بذور الطائفية والعنصرية والتفرقة بين أبناء شعبه الواحد، ولتبدأ بذلك حملات التفجيرات والتصفية والإبادات والتهجير القسري، التي جعلت من التعايش والتوافق بين أفراد المجتمع العراقي شبه مستحيل[٤٥].

وقدّر عدد النازحين –لا سيّما من المسيحيين– (٤،٤) مليون نازح، منهم (٢،٢) نازح داخل البلاد، والعدد نفسه تقريبًا إلى الدول المجاورة بين عامي (٢٠٠٦–٢٠٠٧)[٤٦]. فعلى الرغم من صدور الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، والذي أكّد على حقوق الأقليات والجماعات المتنوعة، إلا أن الحكومات التي تولّت الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اعتمدت في إدارتها للتنوع الثقافي آليات متعددة تراوحت بين النجاح والفشل نتيجة غموض المشهد السياسي في العراق، وأخذ مفهوم الديمقراطية التوافقية بالتداول في تلك الفترة[٤٧]، التي نمّت الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية والمواطنة للفرد العراقي، مما أدى إلى أضعاف الهوية الوطنية وتغييب المواطنة[٤٨].

إن أغلب النخب السياسية في العراق بعد الاحتلال بحثت عن مصالحها الشخصية والفئوية بعيدًا عن المصلحة العامة. وفي غياب القانون الذي ينظّم الوظائف ومصادر الأحزاب السياسية بعيدًا عن الفئوية وضعف الأداء السياسي، لم تستطع تلك النخب استيعاب التنوع الثقافي وإدارته، فإن مسألة معالجة الهوية الوطنية تحتاج إلى أداء سياسي فعّال، فضلًا عن عقلية حضارية ومنفتحة، لكي تتمكن من استيعاب التنوع الثقافي بشكل صحيح، ومن ثم إدارته جيدًا[٤٩].

ثانيًا: إدارة التنوع في ظل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣:

تُعَدّ قضية الأقليات في العراق من أعقد القضايا ومن أهم التحديات التي واجهت النظام السياسي العراقي، وما زالت إلى الآن، ويعود ذلك للعديد من الأسباب، والتي من أهمها التكوين السياسي والديني والقومي والإثني التي حدّدت طبيعة ذلك الكيان. كما عُدّت الأنظمة الحاكمة التي تعاقبت على حكم العراق، والتي أتسمت سياستها في معظم الأحيان بالشمولية والمركزية، سببًا رئيسيًا في عدم إيجاد حلول حقيقية لمشكلة التنوع منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، إذ كان هناك دائمًا جزءًا كبيرًا من مكونات المجتمع العراقي مغيّبًا ومهمشًا، فضلًا عن اعتماد الحكومات السابقة على مبدأ القوة؛ لقمع أي تهديد يمس وجودها في السلطة، أو تعدّه تهديدًا للوحدة الوطنية بحسب تبريرها للأحداث، فلم يكن مبدأ الحوار والتوافق جزءًا من سياسات الحكومات السابقة[٥٠].

وعادت قضية الوحدة الوطنية تطرح نفسها على الساحة العراقية من جديد بعد عام ٢٠٠٣، وما رافق ذلك من انهيار لأجهزة ومؤسسات الدولة، مما أتاح الفرصة أمام المجتمع العراقي لا سيّما الأقليات منه، أن تُعبّر عن نفسها وتطرح متطلباتها لبناء العراق الجديد، وفقًا لأسس ومبادئ تحفظ لها حقوقها المشروعة[٥١].

وتم توثيق ذلك من خلال الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، والذي تبنّى العديد من المواد والنصوص التي أكدت على مبدأ المساواة وضمان حقوق الأقليات، إذ نصّت المادة (١٤) منه ٢٠٠٥:

"العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز، بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"[٥٢]. كما أكّد على الحقوق اللغوية للأقليات بموجب المادة (٤) منه والذي جاء فيها: "اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والدرنية في المؤسسات التعلمية الحكومية، وفقًا للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة"[٥٣].

كما ضمن الدستور مبدأ تكافؤ الفرص كما جاء في المادة (١٦): "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتتكفل الدولة بالإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك"[٥٤]، فضلًا عن مواد أخرى عديدة أكدت على حقوق الأقليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن الجديد الذي جاء به الدستور، هي الصيغة الفدرالية التي نصت على أسلوب إدارة التنوع في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، إذ أجاز الدستور: "لكل محافظة بمفردها أو بالتعاون مع غيرها الحق في تكوين إقليم سياسي، يسمح لها بممارسة المزيد من الاستقلال في إدارة شؤونها الخاصة بعيدًا عن المركز"[٥٥].

وقد أوقع الدستور نفسه –في تلك المادة– في تناقض كبير بين الدين الإسلامي –دين الدولة الرسمي– والفلسفة الديمقراطية، فضلًا عن أن الدستور قد عمد إلى تقديم هوية ذات بُعد واحد، إزاء جميع المكونات التي يتألف منها المجتمع العراقي، ألا وهو الإسلام، في الوقت الذي نجد فيه أن هناك العديد من الأقليات الدينية غير المسلمة تتواجد في العراق، إذ قام الدستور بتهميش تلك الأقليات، ولجأ إلى تعميم هوية الأغلبية، مما أثار سخطها[٥٦].

وحَرَم نظام المحاصصة الأقليات من الدخول في هذا المجال؛ وذلك لاستحواذ المكونات الأساسية للمجتمع العراقي (الشيعة، والسُنّة، والأكراد) بموجبه على المناصب السياسية، واقتصر وجودها على المناصب الثانوية[٥٧].

عندما يرتكز النظام السياسي في أي دولة إلى السلطة القانونية، نجده يتعامل مع الشعب وفقًا لأطر دستورية، تضمن لمكونات المجتمع حقوقه وتضفي على ذلك النظام الشرعية الدستورية، مما يدفع الشعب إلى دعمه ومساندته، وذلك من خلال المخرجات التي يفرزها، وهذا الاسلوب يرسخ روح المواطنة ويجعل الشعب يتجه نحو المزيد من الاندماج والوحدة الوطنية. لذا فأن السمة المتغيرة للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، والتي يمكن ايلاءها إلى المرحلة الانتقالية التي لا زال العراق يمر بها، والتي لم تستقر بعد، فضلًا عن طبيعة الوضع الاقتصادي

والاجتماعي الذي ينعكس على النظام السياسي، مما يجعله نظامًا متخبطًا لا يستقر على وتيرة أو حالة معينة(٥٨).

إن تلك التقلبات التي أتسم بها النظام السياسي في العراق، جعل الأقليات تنظر له بعين الشك ولوعوده إزاء الأقليات، التي كانت تنتظر المزيد من الحقوق لها بعد عملية التحول التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، مما خيّب أملها فيه، وزاد من شعورها بعدم الثقة إزاءه. الأمر الذي دفعها نحو الهويات الفرعية، كوسيلة للحفاظ على ذاتها أمام النظام الذي لا يكن لهم الاعتبار، فضلًا عن المواقف العدوانية تجاههم من قبل بعض الجماعات المتطرفة، الأمر الذي قلّل شعورهم بروح المواطنة والهوية الجماعية، مما أعاق تحقيق الوحدة الوطنية وتأخير بناء دولة القانون، مما ساعد القوى الإقليمية والدولية –التي تعزف على وتر الأقليات– بتقديم صورة مفادها، وجود تناقض بين الانتماء الفرعي والانتماء الوطني، والذي أدّى بدوره إلى مزيد من اللاستقرار في العراق، وجعله ساحة للصراعات الإقليمية والدولية ولتصفية الحسابات(٥٩).

الخاتمة وعرض الاستنتاجات والتوصيات:

- **الخاتمة:**

يتضح في ختام البحث، شهدت الحقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ وإلى الآن تفاقمًا للتحديات المرتبطة بإدارة التنوع، إذ لم تستطع المكونات السياسية والمجتمعية الجديدة معالجة الانقسامات الطائفية والعرقية بفعالية حقيقية، مما أدى إلى تفاقم الشعور بالتهميش لدى العديد من الأقليات، وزيادة التوترات الاجتماعية، وهو ما يستدعي وضع حلولًا شاملة لتعزيز المشاركة الحقيقية، وإعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة في المجتمع العراقي.

وتظل مشكلة الأقليات وإدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديًا معقدًا، يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد، وجهودًا متكاملًا على المستويات كافة لمعالجة أسباب الانقسامات، لضمان مستقبل مستقر ومزدهر لجميع مكونات المجتمع العراقي.

- **الاستنتاجات:**

من أهم استنتاجات البحث:

١. **تفاقم الانقسامات:** إذ لم تنجح العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تقديم الحلول الفعالة لمشكلات التنوع في المجتمع، بل أدت إلى تفاقم الانقسامات العرقية والدينية والطائفية، مما زاد من الشعور بالاغتراب وعدم الثقة لدى الأقليات.

٢. **تهميش الأقليات:** إذ واجهت الأقليات مشكلات كثيرة ومتزايدة في التمثيل السياسي والمجتمعي والاقتصادي، مما أدى إلى شعورها بالتهميش داخل الدولة.

٣. **أثر الممارسات السياسية:** إذ أدت السياسات والممارسات السياسية –التي اتسمت غالبًا بالطائفية– إلى إضعاف الهوية الوطنية المشتركة، وتفضيل الولاءات الضيقة، مما عرقل جهود دمج وإدارة التنوع بشكل ناجح.

٤. **تأثير الأوضاع الأمنية:** إذ ساهمت الأوضاع الأمنية الهشة والصراعات المستمرة في تعقيد مشكلات إدارة التنوع، وقد أدت الاضطرابات إلى زيادة النزوح الداخلي وتدمير النسيج الاجتماعي، مما زاد من معاناة الأقليات.

- **التوصيات:**

من أهم توصيات البحث:

١. **إصلاح السلطة:** أي جعل مَهَمّة السلطة في العراق العمل على إدارة شؤون المجتمع؛ لتحقيق سعادته ورفاهيته، وعدم توصيف الدولة بهوية معينة، مما يشعر الأقليات بشعور الاستلاب السياسي والاغتراب إزاء النظام، مما يحفزهم إلى التوجه نحو الهويات الفرعية.

٢. **تعزيز الهوية الوطنية الشاملة:** إذ لا بُدّ من العمل على بناء هوية وطنية جامعة، تتجاوز الانقسامات العرقية والدينية، مع ترسيخ مبدأ الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم.

٣. **تفعيل آليات المشاركة:** أي تفعيل آليات ديمقراطية حقيقية تضمن مشاركة الأقليات في صنع القرار على المستويات كافة، وضمان تمثيلها في الهيئات البرلمانية والحكومية.

٤. **إعادة بناء الثقة:** يُعَدّ بناء الثقة بين مكونات المجتمع المتعدّدة ضرورة ملّحة، ويتطلب ذلك جهودًا استثنائية لتعزيز الحوار المتبادل، وتجاوز خطاب الكراهية والتعصب.

٥. **تطوير سياسات شاملة:** تهدف إلى حماية حقوق الأقليات، وتعزيز عملية اندماجهم في الحياة العامة، مع معالجة قضايا التهميش الاقتصادي والاجتماعي.

٦. **اعتماد ثقافة الحوار:** أسلوبًا لحل النزاعات، بعيدًا عن أسلوب القوة الذي لم يجلب سوى المزيد من التمرد وعدم الاستقرار.

الهوامش:

---

(١) سعد محمد حسن، "الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة حالة التركمان"، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٦)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٩، ص ٢٣٦.

(٢) خلف صالح علي ومعتز إسماعيل خلف، "مستقبل الأقليات في العراق: بحث في تحديات الواقع وسياسات التمكين المستقبلي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٤٥٥.

[٣] سعد سلوم، الأقليات في العراق (الذاكرة–الهوية–التحديات)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلام، بغداد، ٢٠١٨، ص ٧٨.

[٤] المصدر نفسه، ص ٧٩.

[٥] ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع: العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨–١٩٦٣) أنموذجًا، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٩.

[٦] سعد سلوم، المصدر السابق، ص ٥٥–٤٥٦.

[٧] محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، مطبعة التمدن، ١٩٦٠، ص ٤٢٧.

[٨] محمد نمر المدني، الصابئة المندائيون: العقيدة والتاريخ منذ ظهور آدم (ع) حتى اليوم، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

[٩] أكرم طالب الوشاح، الأقليات في العراق محاولة للفهم واستشراف المستقبل، دار محررو الكتب، بغداد، ٢٠١٩، ص ٧٤.

[١٠] ياسين سعد محمد البكري، المصدر السابق، ص ٤٢.

[١١] سعد سلوم، المصدر السابق، ص ٨٦–٨٧.

[١٢] سمير عبدة، السريان المسيحيون، دار علاء للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٢٧.

[١٣] ينظر: ياسين سعد محمد البكري، المصدر السابق، ص ٤٩–٥٠؛ أسعد صوما، "الكنائس الهندية السريانية"، مجلة آرام، العدد (١)، ستوكهولم (السويد)، ١٩٩١، ص ٨٦–٨٧.

[١٤] عبد المجيد حسيب القيسي، تاريخ القضية الآشورية، بغداد، ١٩٩٥، ص ٤.

[١٥] أكرم طالب الوشاح، الأقليات في العراق، المصدر السابق، ص ٨٠.

[١٦] المصدر نفسه، ص ٨١–٨٢.

[١٧] المصدر نفسه، ص ٨١.

[١٨] سعد سلوم، المصدر السابق، ص ١٢٠.

[١٩] أكرم طالب الوشاح، الأقلية البهائية في العراق من منظور تحليلي تاريخي ديني، دار محررو الكتب، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٠٠.

[٢٠] توماس بوا، مع الأكراد، ترجمة: محمد شريف عثمان، المجمع العلمي الكردي، العراق، ١٩٦٩، ص ٣.

[٢١] محمد أمين زكي بك، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، تعريب: محمد علي عوني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٣٦، ص ٢.

[٢٢] غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٥.

[٢٣] السعيد رزق حجاج، الأكراد والأرمن في العصر الحميدي، مطبعة الأماني، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٢.

[24] Edmonds C.J, Kurds, Turks and Arabs, Oxford university press, London, 1957, p. 73.

[٢٥] محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٩.

[٢٦] منى أحمد سلطان، تاريخ الأكراد في إيران، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.

[٢٧] سعد سلوم، المصدر السابق، ص ١٤٧.

[٢٨] المصدر نفسه، ص ١٤٨–١٥٠.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ١٥١.

[٣٠] ياسين سعد محمد البكري، المصدر السابق، ص ٥٨–٥٩.

[٣١] سعد سلوم، المصدر السابق، ص ٣٣٥ – ٣٣٦.

[٣٢] أحمد الشناوي وآخرون، تركية تاريخي، دائرة المعارف الإسلامية، ج٥، إسطنبول، ١٩٢٣، ص ٢١٢.

[٣٣] عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩، ص ٨٥–٩٣.

[٣٤] سلام عطوف كبة، "المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية أنموذجًا"، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (١٠٤٨)، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٤.

[٣٥] خلف صالح علي ومعتز إسماعيل خلف، المصدر السابق ، ص ٤٥٧–٤٥٨.

[٣٦] صالح شبيب محمد الدليمي، الشبك في العراق: دراسة أنثروبولوجية، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦، ص ٥٤.

[٣٧] المصدر نفسه، ص ٨.

[٣٨] المصدر نفسه، ص ١٥٧–١٥٨.

[٣٩] عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥٨.

[٤٠] زاهد البياتي، التركمان: ثالث الجماعات العرقية في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠٣.

[٤١] دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ١٧٤.

[٤٢] محمد هارون، "قضايا الأقليات الدينية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (٥٤)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٢٩.

[٤٣] حسين قاسم الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الاجتماعي العراقي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص ٤١٠.

[٤٤] نصير محسن عبد الحسين، "تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢٦)، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ٢٠١٦، ص ٥٤٣.

[٤٥] مصطفى علي العبدي، صفحات احتلال العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣٨.

[٤٦] دهام محمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

[٤٧] حسن تركي عمير، "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد (٥٨)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص ١٤٧.

[٤٨] فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٢٥.

[٤٩] سعد شهاب أحمد الشيخ، "النخب السياسية وإدارة التنوع المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة المعهد، العدد (١٢)، ٢٠٢٣، ص ٦٢١.

[٥٠] عامر حسن فياض، "أفكار في الشأن السياسي المعاصر (الواقع والمستقبل)"، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٣)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٢-١٣.

[٥١] المصدر نفسه، ص ١٣.

[٥٢] ينظر المادة (١٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ط٥، مجلس النواب العراقي-الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠١١.

[٥٣] ينظر المادة (٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

[٥٤] ينظر المادة (١٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

[٥٥] ينظر المادة (١١٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

[٥٦] مجموعة باحثين، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦٧-١٦٨.

[٥٧] رياض عزيز هادي، "البرلمان في العراق (دراسة الواقع.. وتأملات في المستقبل)"، مجلة العلوم السياسية، المجلد (١٧)، العدد (٣٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص ٣٩.

[٥٨] زينب طالب سلمان، "الأقليات ومشكلة إدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (٤)، العدد (١)، جامعة عمر تيليجي بالأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٢٠.

[٥٩] المصدر نفسه، ص ١٢١.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الوثائق:

-دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ط٥، مجلس النواب العراقي-الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠١١.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

-فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.

ثالثًا: الكتب باللغة الإنجليزية:

-Edmonds C.J, Kurds, Turks and Arabs, Oxford university press, London, 1957.

رابعًا: الكتب المعربة:

١.توماس بوا، مع الأكراد، ترجمة: محمد شريف عثمان، المجمع العلمي الكردي، العراق، ١٩٦٩.

٢.محمد أمين زكي بك، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، تعريب: محمد علي عوني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٣٦.

خامسًا: الكتب باللغة العربية:

١.أحمد الشناوي وآخرون، تركية تاريخي، دائرة المعارف الإسلامية، ج٥، إسطنبول، ١٩٢٣.

٢.أكرم طالب الوشاح، الأقليات في العراق محاولة للفهم واستشراف المستقبل، دار محررو الكتب، بغداد، ٢٠١٩.
٣.أكرم طالب الوشاح، الأقلية البهائية في العراق من منظور تحليلي تاريخي ديني، دار محررو الكتب، بغداد، ٢٠٢٠.
٤.حسين قاسم الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الاجتماعي العراقي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٩.
٥.دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.
٦.زاهد البياتي، التركمان: ثالث الجماعات العرقية في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد، ٢٠١٣.
٧.سعد سلوم، الأقليات في العراق (الذاكرة–الهوية–التحديات)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلام، بغداد، ٢٠١٨.
٨.السعيد رزق حجاج، الأكراد والأرمن في العصر الحميدي، مطبعة الأماني، القاهرة، ١٩٩١.
٩.سمير عبدة، السريان المسيحيون، دار علاء للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٠.
١٠.صالح شبيب محمد الدليمي، الشبك في العراق: دراسة أنثروبولوجية، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦.
١١.عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
١٢.عبد المجيد حسيب القيسي، تاريخ القضية الآشورية، بغداد، ١٩٩٥.
١٣.عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩.
١٤.غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
١٥.مجموعة باحثين، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
١٦.محمد نمر المدني، الصابئة المندائيون: العقيدة والتاريخ منذ ظهور آدم (ع) حتى اليوم، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٩.
١٧.محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣.
١٨.محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، مطبعة التمدن، ١٩٦٠.
١٩.مصطفى علي العبدي، صفحات احتلال العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٠.منى أحمد سلطان، تاريخ الأكراد في إيران، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢١.ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع: العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨–١٩٦٣) أنموذجًا، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.

سادسًا: البحوث والدراسات المنشورة:

١.أسعد صوما، "الكنائس الهندية السريانية"، مجلة آرام، العدد (١)، ستوكهولم (السويد)، ١٩٩١.

٢.حسن تركي عمير، "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد (٥٨)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٣.

٣.خلف صالح علي ومعتز إسماعيل خلف، "مستقبل الأقليات في العراق: بحث في تحديات الواقع وسياسات التمكين المستقبلي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٤.رياض عزيز هادي، "البرلمان في العراق (دراسة الواقع.. وتأملات في المستقبل)"، مجلة العلوم السياسية، المجلد (١٧)، العدد (٣٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦.

٥.زينب طالب سلمان، "الأقليات ومشكلة إدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (٤)، العدد (١)، جامعة عمر تيليجي بالأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠.

٦.سعد شهاب أحمد الشيخ، "النخب السياسية وإدارة التنوع المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة المعهد، العدد (١٢)، ٢٠٢٣.

٧.سعد محمد حسن، "الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة حالة التركمان"، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٦)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٩.

٨.سلام عطوف كبة، "المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية أنموذجًا"، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (١٠٤٨)، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٤.

٩.عامر حسن فياض، "أفكار في الشأن السياسي المعاصر (الواقع والمستقبل)"، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٣)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

١٠.محمد هارون، "قضايا الأقليات الدينية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (٥٤)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٨.

١١.نصير محسن عبد الحسين، "تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢٦)، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ٢٠١٦.

1.ali'a, Beirut, 1963.
Mahmoud Fahmi Darwish et al., Guide to the Republic of Iraq for the Year 1960, Al-Tamaddun Press, 1960.
2.Mustafa Ali Al-Abdi, Pages from the **List of Sources and References:**
First: Official Documents:
−Constitution of the Republic of Iraq (2005), 5th ed., Iraqi Council of Representatives – Media Department, Baghdad, 2011.
Second: Theses and Dissertations:
−Fawziya Labadi, The Problematic of Managing Ethnic (Racial) Diversity in the Arab World Since the End of the Cold War: A Study of Sudan and Iraq, Unpublished Master's Thesis, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, 2016.
Third: Translated Books:
1.Thomas Bois, With the Kurds, translated by Mohammad Sharif Othman, Kurdish Scientific Academy, Iraq, 1969.
2.Muhammad Amin Zaki Beg, A Summary of the History of the Kurds and Kurdistan from the Earliest Historical Periods to the Present, Arabized by Muhammad Ali Awni, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 1936.
Fourth: Books in Arabic:
3.Ahmad Al-Shinawi et al., Turkiya Tarikhi, Encyclopaedia of Islam, Vol. 5, Istanbul, 1923.
4.Akram Talib Al-Washah, Minorities in Iraq: An Attempt at Understanding and Future Prospects, Dar Muharrirun, Baghdad, 2019.

5.Akram Talib Al-Washah, The Baha'i Minority in Iraq: A Historical and Religious Analytical Perspective, Dar Muharrirun, Baghdad, 2020.
6.Hussein Qasim Al-Yasiri, Religious Minorities and Their Impact on Iraqi Social Peace, Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra, 2019.
7.Diham Mohammed Al-Azzawi, Christians of Iraq: The Ordeal of the Present and Anxiety of the Future, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2011.
8.Zahid Al-Bayati, The Turkmen: The Third Ethnic Group in Iraq, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, 2013.
9.Saad Salloum, Minorities in Iraq (Memory–Identity–Challenges), Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, 2018.
10.Al-Saeed Rizq Hajjaj, The Kurds and Armenians in the Hamidian Era, Al-Amani Press, Cairo, 1991.
11.Samir Abda, Syriac Christians, Dar Alaa for Publishing and Distribution, Damascus, 2000.
12. Saleh Shabib Mohammed Al-Dulaimi, The Shabak in Iraq: An Anthropological Study, 1st ed., Dar Al-Rafidain, Beirut, 2016.
13. Abdul Hussein Shaaban, The Debate of Identities in Iraq: State and Citizenship, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2010.
14. Abdul Majid Haseeb Al-Qaisi, History of the Assyrian Question, Baghdad, 1995.
15. Aziz Qadir Al-Samanji, The Political History of Iraqi Turkmen, Dar Al-Saqi, Beirut, 1999.
16. Ghassan Salameh, Society and State in the Arab Mashreq, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1999.
17. A Group of Researchers, Electoral Systems, Halabi Legal Publications, Beirut, 2005.
18. Mohammed Nimer Al-Madani, The Mandaean Sabians: Doctrine and History from the Time of Adam to the Present, Dar Raslan Foundation, Damascus, 2009.
19. Mahmoud Al-Durra, The Kurdish Question and Arab Nationalism in the Battle of Iraq, Dar Al-TOccupation of Iraq, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2008.
20. Mona Ahmed Sultan, History of the Kurds in Iran, Dar Al-Ahmadi for Publishing, Cairo, 2008.
21. Yasin Saad Mohammed Al-Bakri, The Structure of Iraqi Society: The Dialectic of Authority and Diversity – The First Republican Era (1958–1963) as a Model, Murtada for Iraqi Books, Baghdad, 2011.

Fifth: Published Research and Studies:

1.Asaad Souma, "The Indian Syriac Churches", Aram Journal, Issue (1), Stockholm, 1991.
2.Hassan Turki Umair, "Problematics of Democratic Transition in Iraq: A Study in Consociational Democracy", Diyala Journal for Human Research, Issue (58), College of Education for Human Sciences, University of Diyala, 2013.
3.Khalaf Saleh Ali & Moataz Ismail Khalaf, "The Future of Minorities in Iraq: Challenges of Reality and Future Empowerment Policies", Journal of the College of Law and Political Science, University of Baghdad, 2019.
4.Riyadh Aziz Hadi, "The Parliament in Iraq (A Study of Reality and Reflections on the Future)", Journal of Political Science, Vol. (17), Issue (32), College of Political Science, University of Baghdad, February 2006.
5.Zainab Talib Salman, "Minorities and the Problem of Diversity Management in Iraq after 2003", Academic Journal of Legal and Political Research, Vol. (4), Issue (1), University of Laghouat, Algeria, 2020.
6.Saad Shihab Ahmed Al-Sheikh, "Political Elites and the Management of Social Diversity in Iraq after 2003", Al-Ma'had Journal, Issue (12), 2023.
7.Saad Mohammed Hassan, "The Political Role of Minorities in Iraq after 2003: The Turkmen as a Case Study", International Studies Journal, Issue (76), Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, January 2019.
8.Salam Atoof Kabbah, "Civil Society and the Tribal Institution as a Model", Al-Hiwar Al-Mutamaddin Foundation, Issue (1048), 15 December 2004.
9.Amer Hassan Fayyad, "Reflections on Contemporary Political Affairs (Reality and Future)", International Studies Journal, Issue (23), University of Baghdad, 2006.
10. Mohammed Haroun, "Issues of Religious, Ethnic, and Sectarian Minorities and Their Future in Iraq", Middle East Papers Journal, Issue (54), National Center for Middle East Studies, Cairo, 2018.
11. Naseer Mohsen Abdul Hussein, "Change in the Value System and Its Impact on the Migration of Religious Minorities after the U.S. Occupation of Iraq in 2003", Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue (26), University of Babylon, 2016.